التعريفات في المدوّنات الصرفيّة في ضوء المبنى المعرفيّ

الغرض من البحث(مستل: أطروحة دكتوراه)

أ.م.د. بشير سعيد سهر، م.م. إيمان عبد جاسم:
جامعة البصرة، كلية التربية للعلوم الإنسانية، قسم اللغة العربيّة
Bashir.sahr@uobasrah.edu.iq
eman.jasim@uobasrah.edu.iq

الملخّص

يهدف هذا البحث إلى الكشف عن أنواع التعريفات في المدوّنات الصرفيّة، وإيضاح ما عرضه الشرّاح والمحشّون من مرتكزات التعريف وعناصره من هنا جاء هذا البحث ليسلّط الضوء على تلك الحقائق على وفق المعالجات المعرفيّة، إذ كانت العمليّة التي يتبعها الصرفيّون في شرح الحدود تبيّن منهج استعمالهم مصطلحات من قبيل الجنس والفصل...إلى غير ذلك، فهم يوظّفون تلك المصطلحات بما يخدم اللغة، ومن ثمّ يسعون إلى وضع تعريفات صرفيّة نابعة من صلب الصرف العربيّ، وهذا يعني أنّ الحدّ الصرفيّ متضمّناً طريقتين في الإعلام بحقيقة الشيء المحدود: طريقة التعريف بالذات، وطريقة التعريف بالخارج.

كلمات مفتاحية: التعريفات ـــ المدوّنات الصرفيّة ـــ المبنى المعرفي ـــ الحدّ التام ـــ الحدّ الناقص.

Abstract

This research aims to reveal the types of definitions in morphological writings and to clarify what commentators and annotators have presented regarding the foundations and elements of definitions. Thus, this research seeks to shed light on these facts according to cognitive approaches. The process followed by morphologists in explaining definitions shows their methodology in using terms such as genus and species, among others. They employ these terms in a way that serves the language, and then they strive to establish morphological definitions that stem from the essence of Arabic morphology. This means that the morphological definition includes two methods of informing about the reality of the defined thing: the method of self-definition and the method of external definition.

Keywords: definitions - morphological writings - cognitive structure - complete definition - incomplete definition.

المقدّمة

الحمد لله الذي تعاظمت آلاؤه، وكثرت نعماؤه، وطوقتنا لطائفه، فكلّما قلنا: لك الحمد، وجب علينا لذلك أنْ نقولَ: لك الحمد. والصلاة والسلام على من بُعث رحمة للعالمين رسول الله محمد بن عبد الله وعلى آله الطيبين الطاهرين وصحبه المنتجبين.

وبعد...

علم الصرف كالعلوم الأخر له مسائله ومصطلحاته الخاصّة به التي تميّز تارة بالحدّ وأخرى بالرسم، إذ عرّفت المصطلحات في كتب الصرفيين بأكثر من تعريف، وانتهج في تعريفها أكثر من طريقة. ولا سيّما في الشروح التي تكاد تلتزم بمنهج موحّد وهو اللجوء إلى تحليل التعريف وبيان مرتكزاته بالتعليق على تعريفات المتون الصرفيّة عادةً، فكانت لهم جهود لا تغفل في هذا المجال؛ لذا آثرت البحث في هذا المجال، فجاء بحثي بعنوان بـ(التعريفات في المدوّنات الصرفيّة في ضوء المبنى المعرفيّ)، والهدف منه معرفة أقسام التعريفات الصرفيّة بحسب المعطيات والمعالجات المعرفيّة.

قسّمت البحث على ثلاثة مباحث مسبوقة بمقدّمة ومنتهية بخاتمة تضمّنت أهمّ النتائج التي توصّلت إليها، فجاء المبحث الأوّل بعنوان (أقسام التعريفات بحسب مبناها)، والمبحث الثاني بعنوان(التعريف بالحدّ التامّ)، أمّا المبحث الثالث فجاء بعنوان(التعريف بالحدّ الناقص).

المبحث الأوّل: أقسام التعريفات بحسب مبناها

للتعريف أقسام كثيرة ((فكلّ طريقة تؤدّي إلى توضيح معنى اللفظ في ذهن السامع مقبولة))،[١] وتقسّم التعريفات على نوعين أساسيين بحسب موضوع التعريف ومهمّته والغرض منه، فإذا كان الغرض من التعريف تمييز الشيء من غيره، وكان الهدف توضيح معاني الألفاظ أو العبارة اللفظيّة، كان التعريف لفظيّاً أو اسميّاً، أمّا إذا كان الغرض منه توضيح طبيعة الشيء وجوهره كان التعريف شيئيّاً فالغرض من التعريف لا يخلو إمّا أنْ يكون تحصيل صورة لم تكن حاصلة في الذهن، أو تعيين صورة من الصور الحاصلة فيه، والأوّل تعريف حقيقيّ، والثاني تعريف اسميّ،[٢] قال الغزاليّ: إنّ الشيء((قد يفهم فهماً ملخّصاً مفصّلاً محيطاً بجميع الذاتيّات التي بها قوام الشيء، متميّزاً عن غيره في الذهن تميّزاً تامّاً ينعكس على الاسم وينعكس عليه الاسم...وما يفهم هذا الضرب من التفهيم يسمّى حدّاً... وقد يفهم الشيء مما يتميّز به عن غيره بحيث ينعكس على اسمه وينعكس الاسم عليه، ولا يتميّز بالصفات الذاتيّة المقوّمة التي هي الأجناس والأنواع والفصول، بل بالعوارض والخواصّ، فيسمّى ذلك رسماً)).[٣] فرق الغزاليّ بين الحدّ والرسم من حيث العناصر الذاتيّة في تركيب الحدّ وهي: الأجناس والأنواع والفصول، وتركيب الرسم من عناصره وهي العوارض والخواصّ، فالحدّ والرسم يفترقان من حيث النظام البنيويّ الذي يقومان عليه، إلّا أنّهما يتّفقان من حيث الانعكاس المتحقّق في كلٍّ منهما. وتتحقّق وظيفة التمييز في تعريفات العلوم اللغويّة ومنها علم الصرف بالحقائق الجوهريّة للمحدود، وبخواصّه، وبأعراضه، وبغير ذلك؛ لذلك وجدناهم لم يتمسّكوا بشروط المناطقة، لكنّهم أفادوا منها وفضّلوا أنْ يبدأ أسلوب التعريف بالجنس المناسب، وتتلو الجنس القيود التي من شأنها أنْ تميّز المصطلح عن غيره، وغالباً ما تكون تعريفات الصرفيين على أساس من داخل اللغة مراعاة للمباني أو المعاني، فجاءت باعتبارات الشكل، أي: مراعاة التغيرات الشكليّة التي يقوم عليها المصطلح، وصورته التي ينبغي أنْ تتصوّر في الذّهن حتّى يتوضّح معناه، وكثيراً ماعدّ هذا التغيير الشكليّ فصلاً؛ لأنّه يطّرد وينعكس في جميع أفراد المحدود، والمراد منه توضيح طبيعة المصطلح المراد تصوير مفهومه، وعلى الرغم من أنّ التعريف بالماهيّة يحدّد

المصطلح تحديداً دقيقاً، إلّا أنّه مطلب صعب، وقلّما يقدّم معرِّف ما تعريفاً ينتمي إلى هذا الأسلوب من دون أنْ يواجه اعتراضاً؛ لأنّ هذا الأسلوب يحتاج إلى الدقّة في اختيار المفردات، ويحتاج إلى تتبّع الجنس والأفراد، والبحث عن جوهر المصطلح ليُستعمل قيداً يساعد في تمييز المصطلح من غيره، وفي بعض التعريفات التي قدّمها الشرّاح على أنّها تعريفات بالماهيّة، لم يقدّموها كما ينبغي؛ لذا خلّف الصرفيّون في مدوّناتهم على مرّ العصور فيضاً كبيراً من التعريفات التي صبغت بالصبغة المنطقيّة، إلّا أنّ أكثرها كان من التعريفات البسيطة فبداياتها كانت تقريبيّة تعليميّة تمثيليّة، وهي بتلك الصورة تشابه ما اصطلح عليه أصحاب المنطق بالتعريف الاسميّ، وبغية أنْ ننتهي إلى نتيجة مقبولة في كيفيّة بناء التعريفات لا بدّ من استعراض الطرائق التي اتبعها الصرفيّون في وضعها، حيث قسّمت التعريفات على قسمين هما:

أوّلاً: التعريف الشيئيّ(الحقيقيّ):

يهدف التعريف الحقيقيّ إلى توضيح حقيقة شيء ما، وهذا التعريف جواب لسؤال عن ماهيّة شيء ما، أو بعبارة أخرى جواب لقولنا: ما هو؟ ويركّز هذا النوع من التعريفات على توضيح جوهر الشيء المعرّف بذاتيّاته، لا على توضيح لفظ غامض بلفظ آخر أكثر وضوحاً، وكان هذا التعريف هدف معظم المناطقة والفلاسفة.[٤] وعرّفه الشريف الجرجانيّ بقوله: ((هو أنْ يكون حقيقة ما وضع اللفظ بإزائه من حيث هي فيعرف بغيرها)).[٥] وبيّن الكفويّ القصد من التعريف الحقيقيّ، وطريقته: فـ((هو الذي يقصد به تحصيل ما ليس بحاصل من التصوّرات، ويكون بالإضافة والإشارة الشخصيّة لا بالنسبة))،[٦] وهذا النوع من التعريف غالباً ما يؤتى به للحقائق الموجودة، أي التي يعلم لها وجود في العالم الخارجيّ،[٧] أمّا المعدومات فلا يكون تعريفها إلّا اسمياً، إذ هي مفهومات لا حقائق لها؛[٨] لذلك يستلزم من تصوّر التعريف الحقيقيّ تصوّر المعرَّف،[٩] غير أنّ تعريفات العلوم قد تحمل على التعريف الحقيقيّ بعد الإحاطة بمسائلها وأبوابها والتصديق بوجودها، وكذا تعريفات سائر الأشياء التي يثبت لها تحقّق وجوديّ في الخارج،[١٠] فيكون تعريفها بوجوه مساوية لها صادقة على مسائلها.

ثانياً: التعريف الاسميّ:

يهدف التعريف الاسميّ إلى تحديد معنى الكلمة في الاستعمال، وهو تعريف قاموسيّ أو معجميّ أو اصطلاحيّ، وهذا النوع من التعريفات مرتبط بالألفاظ، فهو عبارة عن تقارير عنها وعن كيفيّة استعمالها في وقت معين داخل الجماعة اللغويّة الواحدة،[١١] وقد عرّفه التهانويّ بقوله: ((ما يقصد به تصوّر مفهومات غير معلومة الوجود في الخارج سواء كانت موجودة أو لا، ويسمّى تعريفاً بحسب الاسم وتعريفاً اسميّاً)).[١٢] فالماهيّة التي يصوّرها ماهيّة لم يعلم وجودها سواء كانت موجودة في الواقع إلّا أنّها غير معلومة الوجود أم لم تكن موجودة أصلاً، وهو لهذا يختصّ بالمفاهيم والماهيّات الاعتباريّة والحقائق الاصطلاحيّة التي لا يعلم وجود ما تصدق عليه في الخارج، ولعسر الاطّلاع على حقائق الأشياء وفصولها جعل المحقّقون من العلماء التعريف الاسميّ من أنفع أنواع التعريفات،[١٣] وهذا النوع من التعريفات شاع في تعريفات العلوم في بدايات تأسيسها؛ لأنّهم لا يعلمون عن تفصيلاتها وحقائقها شيئاً، ومن ثمّ تكون بعد الإحاطة والتمرّس بمسائل العلوم تعريفات حقيقيّة، وهذا ما يؤدّي إلى القول بأنّ الفرق بين التعريفين الحقيقيّ والاسميّ فرق اعتباريّ، تقريره أنّه قد ينقلب الاسميّ حقيقيّاً إذا علم وجود ما يصدق عليه في الخارج، أو أحيط بتفصيلاته على وجه اليقين،[١٤] ولكلّ نوع منهما، أي: الحقيقيّ والاسميّ وسيلتان هما: التعريف بالحدّ والتعريف بالرسم.

المبحث الثاني: التعريف بالحدّ التام:

يبنى الحدّ التام من الفصل والجنس القريبين، كتعريف الإنسان بأنّه: حيوان ناطق، أي تعريف الماهيّة بذكر المقوّم الذاتيّ المشترك(الجنس)، والمقوّمات الذاتيّة الخاصّة بالمفهوم المراد تصويره (الفصل)،[١٥] فهو((تعريف الماهيّة بجميع أجزائها الداخلة))،[١٦] ويسمّى -أيضاً- الحدّ الحقيقيّ؛ لأنّه ينبئ عن تمام ماهيّة الشيء وحقيقته،[١٧] ولجمعه ذاتيّات المعرَّف جميعاً من غير ترك ما يجعله عرضة للنقد والاعتراض سمّي تامّاً، قال الأحمد نكري: ((وأمّا كونه تامّاً فلكونه جامعاً لتمام ذاتيّاته)).[١٨]

وغالباً ما يكون هذا النوع من التعريفات –أي: التعريفات الشيئيّة القائمة على الجنس المدخِل والفصل المخرِج- سائداً في الدراسات الصرفيّة المتأثّرة بالمنطق وأفكاره ومفاهيمه، إذ توافق التأثير التطبيقيّ للتعريفات بالمعالجات المنطقيّة مع التأثّر النظريّ كما يتّضح في تحليل الشرّاح أجزاء التعريف إلى جنس وفصول على الرغم من أنّ بعض ما عدّوه فصولاً وقع موقع الخاصّة إلّا أنّهم عدّوه فصولاً؛ لأنّ التمييز حصل به كما حصل بالفصل، فالخاصّة ههنا كالذاتيّة، لكنّ هذا النوع من التعريفات لم يبلغ شأو التعريفات الوصفيّة لدى العلماء، فما جاء منه قليل جدّاً قياساً بالرسم، حتّى أنّ مصنّفات الأوائل تكاد تخلو من هذا النوع من التعريفات ومعظم ما ورد منه لا يكون إلّا على سبيل المجاز والتجوّز في معرض الردّ والاعتراض.

ومن التعريف بالحدّ التام تعريف النحو عند أبي علي الفارسيّ بأنّه: ((علم بالمقاييس المستنبطة من استقراء كلام العرب)).[١٩] فقوله: (علم) جنس قريب، و(بالمقاييس) فصل، و(المستنبطة من) وصف قيّد به المقاييس فهو كالفصل أيضاً، و(من كلام العرب) فصل آخر، وبهذه الفصول تميّز عن بقية العلوم مع اشتراكها جميعاً في اسم العلم.[٢٠] ومنه ما عرّف به ابن جنّي الأصل بقوله: ((الحروف التي تلزم الكلمة في كلّ موضع من تصرّفها، إلّا أنْ يحذف شيء من الأصول تخفيفاً أو لعلّة عارضة، فإنّه لذلك في تقدير الثبات)).[٢١] فالحروف جنس قريب، ومن ثمّ يستمر في تخصيصه عن بقية الحروف غير اللازمة للكلمة بفصول تخرج ما سواه، مما جعل بنية التعريف بنية الحدّ التام، ومنه تعريف الإدغام بأنّه: ((تقريب صوت من صوت)).[٢٢] فالتقريب جنس يشمل كلّ أنواع التقريبات، وما بعده جرى فيه ابن جنّي على غير المشهور في كتب الصرف، وأراد به أنْ يكون الإدغام بهذا المعنى شاملاً لما ذكره بعد من تقريب الحرف من الحرف، وإدنائه منه من غير إدغام يكون هناك وسمّاه الإدغام الأكبر.[٢٣] فالقصد من الإدغام عند حدوث مماثلة جزئيّة بأنْ يكسب صوت صفات صوت آخر مجاور له أو قريب منه.

وفي تعريف ابن يعيش الأصل في الكلمة يحدّد عناصر بنية الحدّ بقوله: ((اعلم أنّ الأصل عبارة عن الحروف اللازمة للكلمة، كيف تصرّفت، وهي تجري مجرى الجنس للأنواع، نحو: الحياة للإنسان والفرس والطائر وإنْ اختلفت حقائقها، وكالمادة للمصنوعات، نحو الخشب للباب والكرسيّ والسّرير، وغير ذلك من الصّور، لابدّ من الخشب في جميع ضروب هذه الصّور. فكذلك الحروف الأصول هي مادة لما يبنى منها من الأبنية المختلفة موجودة في جميعها، من نحو: ضَرَبَ، يَضْرِبُ فهو ضَارِبٌ ومَضْرُوبٌ...)).[٢٤] وما ينبغي أنْ أسجله هنا أنّ حضور هذه الصور في المتن الصرفيّ القديم لا يعني تقصّدها في صناعة التعريف، فقد يكون دواعي المستدعى لبيان مسألة أو توضيح مفهوم.

وظهر التعريف بالحدّ التام بصورة واضحة عند ابن الحاجب في تعريف التصريف بأنّه: ((علم بأصول يعرف بها أحوال أبنية الكلم التي ليست بإعراب)).[٢٥] وهو حدٌّ تام بالنظر إلى بنيته المعرفيّة، فقوله: (علم) جنس قريب يشمل جميع العلوم، وقوله (بأصول) فصل يعني به القواعد والقوانين، وقوله: (يعرف بها أحوال أبنية الكلم) فصل آخر إلّا أنّه أقلّ تخصيصاً، فهو فصل بعيد؛ لكونه ((مشتركاً لكن ليس تمام الاشتراك))؛[٢٦] إذ يدخل علم النحو في الحدّ؛ ولذلك أردفه بفصل آخر، وهو قوله: (التي ليست بإعراب) مستخرجاً بقوله هذا علم النحو؛ ليجعل التعريف أكثر تخصيصاً للمعرَّف، وبذلك اكتملت البنية المعرفيّة للحدّ التام من حيث ذكر الجنس والفصول المميزة، وانتقد بعض الشرّاح هذا التعريف بأنّه يفتقر إلى فصل(ولا

بناء)؛ ليخرج ما كان من البناء ضمن علم النحو، فعلى رأيهم أنّ ابن الحاجب لم يذكر الفصول جميعاً، وشرط الحدّ التام أنّ يؤتى بالفصول جميعاً ولا يترك منها شيئاً.

وأورد ركن الدين الاستراباذيّ بعض التعريفات مراعياً فيها شروط الحدّ من حيث ذكر الجنس والفصول المميزة، كتعريفه اسمي الزمان والمكان بقوله: ((المراد بأسماء الزمان والمكان: أسماء موضوعة للزمان والمكان باعتبار وقوع الفعل فيه، فالمراد بالمَخْرَج الخروج المطلق، أو زمان الخروج المطلق)).[٢٧] فقوله: (أسماء) جنس قريب، وقوله: (موضوعة للزمان والمكان)، و(باعتبار وقوع الفعل فيه) فصلان ميّزاهما عن غيرهما من أسماء الزمان والمكان كالظرف، في حين أضاف التفتازانيّ والأنصاريّ فصل الإطلاق من غير تقييد، باعتبار وقوع الفعل فيه مطلقاً من غير تقييد.[٢٨] ومن التعريف بالحدّ التام تعريف اسم الآلة بأنّه: ((اسمٌ مشتقّ من (فَعَلَ)؛ ليدلّ على المتوصِّل))،[٢٩] وبيان مرتكزات الحدّ واحترازاته، أنّ قوله: (اسم) يشمل المحدود وغيره، فهو جنس قريب، وقوله: (مشتق)، فصلٌ احترز به عمّا لا اشتقاق فيه، وقوله: (ليدلّ على المتوصِّل)، فصل احترز به عن اسم الفاعل والمفعول وغيرهما،[٣٠] ويعرّف اسم الآلة مرة أخرى بالحدّ التام، فهو: ((اسم مشتقّ من فَعَلَ باعتبار تهيّؤ وقوع الفعل))[٣١] فقوله: (اسم) جنس قريب يشمل المحدود وغيره، وقوله: (مشتقّ) فصل احترز به عن الاسم غير المشتقّ، وقوله: (من فعل) فصل ثان احترز به عن المشتقّ من اسم، وقوله: (باعتبار تهيؤ وقوع الفعل) فصل آخر احترز به عن اسم الآلة، والفاعل، والمفعول، وغيرها، ويعلم من فصل التهيؤ أنّه وضع مطلقاً، أي: لا يتعلّق بمعمول ظاهر ولا مضمر، إذ المدلول فيه الزمان والمكان، فهما لا يعملان لعدم الاقتضاء،[٣٢] فاسم الآلة مشتقّ لا جامد دالّ على آلة الحدث، فهو دالّ بمادّته الصوتيّة على الحدث، وبصيغته على الآلة، وفي تعريف الزنجانيّ الماضي بقوله: ((الفعل الذي دلّ على معنى وجد في الزمان الماضي))[٣٣]، أشار التفتازانيّ في شرحه تعريف المصنّف إلى العناصر التي شكّلت بنية الحدّ فقوله: (الفعل الذي دلّ على معنى)، هذا بمنزلة الجنس؛ لشموله جميع الأفعال، وقوله: (وجد في الزمن الماضي) فصل خرج به ما سوى الماضي من الأفعال،[٣٤] إذ ميّز ماهيّته عمّا يشاركه من الأفعال، فـ(وجد في الزمن الماضي) ليس مشتركاً بين حقيقة أفراد جنسه، وبهذا تحقّقت بنية الحدّ التام، وتابعه الشريف الجرجانيّ مؤكّداً شمول التعريف على الجنس والفصل بقوله: ((هذا حدّ الماضي، وحدّ الشيء يشمل الجنس والفصل، قوله: (فهو الفعل الذي دلّ على معنى) بمنزلة الجنس يشمل الماضي وغيره من الأفعال التي هي المضارع والأمر والنهي؛ لأنّه صدق على كلّ واحد منها أنّه فعل دلّ على معنى، وقوله: (في الزمان الماضي) يميّزه عمّا عداه؛ لأنّ المضارع دلّ على معنى وجد في الزمان الحال والاستقبال، والأمر والنهي يدلّان على معنى يوجد في الزمان الآتي)).[٣٥]

وجعل ابن الحاجب قوله: (ساكن فمتحرّك) في تعريف الإدغام بقوله: ((أنْ تأتي بحرفين: ساكن فمتحرّك من مخرج واحدٍ من غير فصل))[٣٦]جنساً[٣٧]، وتابعه ابن إياز الذي جعله جنساً، وقوله: (من مخرج واحد) فصل يفصله عن فَلْسٍ، وقوله: (من غير فصل) فصل يفصله عن نحو(رِءْيًا)،[٣٨] إلّا أنّ ما يمكن ملاحظته على تفصيل ابن إياز بنية الحدّ أنّه أطلق مصطلحي الجنس والفصل على الخواصّ، ومثله فعل كثير من الشرّاح، في حين نجد أنّ ركن الدين الاستراباذيّ أكثر دقّة في التعبير، إذ لم يقل: جنساً ولا فصلاً، وإنّما قال: (((قوله: ساكن فمتحرّك) بمنزلة جنسه، وباقي قيوده كالفصل))[٣٩]، فهو يدرك أنّ ما ذكر في التعريف ليس جنساً ولا فصولاً، وإنمّا هي خصائص للإدغام؛ لذلك جعلها بمنزلتها وليست هي هي، ويظهر الخلاف واضحاً في تحديد الجنس في التعريف، حيث جعل اليزديّ (أنْ تأتي بحرفين) جنساً شاملاً للمحدد ولغيره، بخلاف ابن الحاجب وابن إياز وركن الدين الاستراباذيّ الذين جعلوا (ساكن فمتحرّك) جنساً للمحدود، وهو عند اليزديّ فصله الأوّل، وقوله: (من مخرج واحد) فصل ثانٍ، وقوله: (من غير فصل) فصل آخر.[٤٠] أمّا الساكنانيّ فلم يذهب مذهبهم، فهو لا يرى أيّ عنصر من عناصر التعريف يصحّ أنْ يكون جنساً للمحدود، ممّا حمله على تقديره بـ(التلفّظ) قائلاً: ((فكأنّه قال: هو التلفّظ يشمل المحدود وغيره))[٤١]، وهذا ما يدلّ على عدم الدّقة في تحديد عناصر البنية المعرفيّة للحدّ الصرفيّ، وفي كلّ هذه التقديرات للجنس والفصول، والاختلاف في تحديد العناصر المكوّنة للتعريف ما يدلّ على أنّ الشرّاح أرادوا أنْ تكون تعريفاتهم مبنية على طريقة

الحدّ التام فجعلوا بعض عناصره جنساً والأخرى منها فصولاً وإنْ لم تكن كذلك، وفيه دلالة واضحة على أنّ الأمور الاعتبارية لا يشترط في تعريفها ذكر الجنس إذ قد تكون لا جنس لها يمكن ردّها إليه وضمّها تحته.

ومن التعريف بالحدّ التام تعريف الاشتقاق بأنّه: ((ردّ لفظ إلى آخر؛ لموافقته في الحروف الأصليّة، ومناسبته في المعنى)).[٤٢] إذ جعل الشريف الجرجانيّ قولهم: (ردّ لفظ إلى آخر) كالجنس، وباقي القيود فصولاً، فقولهم: (لموافقته)، احتراز عمّا لا يوافقه فيها، بل في المعنى كمنع وحبس، فلا يقال: أنّ أحدهما مشتقّ من الآخر، وذكر قيد الأصليّة في الحروف؛ ليعلم أنّ الموافقة في غيرها لا تجب، كدخل فإنّه مشتقّ من الدخول، مع أنّه غير موافق لمصدره في الواو التي هي زيادة، ثم ذكر فصلاً آخر وهو قولهم: (لمناسبته في المعنى)؛ ليخرج من الحدّ ما فيه موافقة لفظاً من دون المعنى، فلا يكون-مثلا- ضرب بمعنى دقَّ مشتقّاً من الضرب بمعنى الذّهاب؛ لأنّ فيه إشعاراً بتغاير المعنيين، فالشيء لا يناسب نفسه.

لم يكتفِ الشرّاح بتحليل بنية التعريفات تحليلاً معرفيّاً، بل أعادوا صوغ بعضها بما يضمن تحقّق صورة البنية المعرفيّة للحدّ، مثلاً في تعريف المصغّر بقوله: ((المزيد فيه ليدلّ على تقليل)).[٤٣] قال في شرحه: ((يعني: هو الاسم الذي زيد فيه)).[٤٤] بذكر الجنس القريب(الاسم)، وتابعه ركن الدين الاستراباذيّ بقوله: ((الاسم الذي زيد فيه ليدلّ على تقليل فيه)).[٤٥] والغاية من ذلك جعل التعريف على طريقة الحدّ التام بإيراد الجنس القريب، والفصول مع أنّها خواصّ للمعرّف لا فصول، وما يؤكّد تلك الغاية أنّهم عبّروا عن تلك التعريفات بمصطلح الحدّ، وتستمر الغاية نفسها في غيره من التعريفات ففي تعريف المقصور مثلاً عرّفه ابن الحاجب بأنّه: ((ما آخره ألف مفردة كالعصا والرّحى، والممدود ما كان بعدها فيه همزه كالكساء والرّداء))[٤٦] بالجنس البعيد لا القريب، إذ إنّ (ما) تفيد العموم في التعريفات فهي جنس بعيد مما دفع ركن الدين الاستراباذيّ إلى إعادة صياغة حدّ ابن الحاجب على وفق بنية الحدّ التام المتكوّنة من الجنس القريب والفصول المميزة قائلاً: ((الاسم المقصور: اسم معرب آخره ألف مفردة، أي ليس بعدها همزة، كالعصا والرحى، والاسم الممدود: اسم معرب في آخره ألف بعدها همزة، كالكساء والرداء)).[٤٧] فقوله: (اسم) جنس للمقصور والممدود، وهو جنس قريب؛ لأنّه جعلهما نوع من الأنواع التي تقع تحت جنس الأسماء لا الأفعال والحروف، ولجعل الجنس أكثر تخصيصاً خصّصه بـالفصل(المعرب) من دون المبني، فأصبح الاسم المعرب الجنس الأقرب للمقصور والممدود، فهما ضربان من الأسماء المعربة إذ الأفعال والحروف والأسماء غير المتمكّنة لا يقال فيها مقصور ولا ممدود، وآخره ألف مفردة أو آخره ألف بعدها همزة علامتان للمقصور والممدود فلا يقال للمجرّد عنها مقصور ولا ممدود، لكنّهما يوجدان في غيره كـ(هؤلا، وهؤلاء، وصحرا بلا همزة، وماء، وجاء، وشاء). أمّا تقدير الساكنانيّ،[٤٨] وتابعه الجاربرديّ[٤٩] لـ(ما) في التعريفين بـ(اسم متمكّن)، ولا خلاف بين التقديرين فالمتمكّن هو المعرب، والقاعدة التي ذكرها اليزديّ وهي: ((إيراد ما هو أقرب من الأجناس أقرب في التعريف))[٥٠].

فهم يوردون تعريفات ابن الحاجب، ويتوسّعون في شرحها، وفي بعض الأحيان يضيفون عليها ما يرونه مناسباً لخروج التعريف بصورة دقيقة واضحة، وهذا ما يتحقّق بالحدّ التام؛ لأنّ غايته إيراد المفهوم بصورة دقيقة لا تسمح بالنقد، ولا يكون ذلك إلّا بالجنس القريب والذاتيّات ولا فرق عندهم بين الخواصّ والفصول فهم يوردونها جميعاً بمصطلح الفصول أو الاحترازات أو القيود، فما لوحظ في مصطلح الحدّ عند الصرفيين أنّهم وإنْ كانوا قد ذكروا أنّ مادّة الحدّ هي الجنس والفصول المميزة، فإنّهم غالباً ما يستعملون هذا المصطلح ومصطلحي الجنس والفصل على سبيل الاتساع والتجوّز، إذ كانت التعريفات التي عبّروا عنها بالحدود لا أجناس لها ولا فصول، وإنّما تدرك عن طريق خواصّها الذاتيّة، فهم يفرّقون بين الرسم والحدّ لكنّهم يطلقون عليها اسماً واحداً على سبيل المجاز، ويتّضح من هذا التحليل أنّ تحديد ماهيّة المفهوم جاءت بالجنس القريب والخواصّ المميّزة، مع الاستعانة بالأمثلة التي تزيدها توضيحاً، فهي بهذا تكون من نوع الرسم التام لا من الحدّ التام، فالتعريفات مختلفة بحسب اختلاف أفهامهم ومقاصدهم للمعرَّف؛ لذلك دخل عليها الاعتراض وإنّها أقوال لا تصحّ أنْ تسمّى حدوداً وإنّما هي رسوم وضعت على جهة التقريب.

وهذا يعني أنّ التعريف عند الصرفيين يأخذ بالجنس باعتباره محمولاً أو معنى كليّاً يحمل على أشياء كثيرة، فهو بذلك فئة كبيرة تضمّ أنواعاً مختلفة من الأشياء، أي أنّ المصغّر والمنسوب والمقصور والممدود –مثلاً- أنواع تنتمي إلى فئة اسم وتحمل الصفات الجوهريّة للأسماء، ولكي نميّز بين هذه الأنواع من الأسماء، يجب أنْ نضيف صفات وفصولاً تخصّ هذا النوع من دون غيره من الأنواع، وبذلك نستطيع أنْ نحدّد طبيعتها، ولا نشرك معها أنواعاً أخر؛ لأنّ صفاتها الذاتيّة هي المحمول الواضح الذي يميّزها عن بقية الأسماء.

المبحث الثالث: التعريف بالحدّ الناقص:

الحدّ الناقص ما تركّب من الفصل القريب وحده، كتعريف الإنسان بالناطق، أو منه ومن الجنس البعيد، كتعريفه بالجسم الناطق، وسمّي ناقصاً؛ لعدم استيفائه جميع ذاتيّات المحدود؛ لأنّه لا يساويه في تمام المعنى؛ لاقتصاره على بعض الذاتيّات من دون بعضها الآخر، وهذا يعني أنّ دلالة الحدّ الناقص على المحدود إنّما هي بالتلازم لا بالمطابقة؛ لأنّها دلالة جزء مختصّ على الكلّ.[٥١]

ومن التعريف بالحدّ الناقص التعريفات التي استعملت (ما) جنساً، فدلالتها على العموم والإبهام جعلتها جنساً بعيداً، و((استعمال كلمة (ما) في التعريف -مع أنّه بالعرض العام أشبه كما صرّح به بعض المحقّقين- إمّا لأنّه بني الكلام على مختار المتقدّمين، أي: من جواز وقوع العرض العام في التعريف كما جوّزوا التعريف بالأعمّ والأخصّ، وإمّا لأنّه من ذكر العام وإرادة الخاصّ، وقد يقال: كلمة (ما) من الألفاظ العامّة، فلا يصدق التعريف على البعض بل على الكلّ)).[٥٢] وهذا النوع من التعريفات شاع بكثرة في مدوّنات الصرفيين القدامى منهم والمحدثين، ومنه تعريف الجرجانيّ المؤنّث الحقيقيّ بالجنس العام والفصل، مستعيناً بالأمثلة الموضّحة بقوله: ((فالحقيقيّ ما كان له مذكّر نحو: المرأة والرجل، والناقة والجمل، والعير والأتان، والحمل والرّخل..))[٥٣] ولو صرّح لكان أدلّ على الحقيقة، ومنه تعريف الفعل بقولهم: ((ما دلَّ على حدثٍ، مقترن بالزمان المحصَّل بالوضع)).[٥٤] فقوله: ما دلّ يشمل المحدود وغيره، فهو -عندهم- بمنزلة الجنس، وما بعده فصول مميزة متدرجة في الذكر؛ للوصول إلى الحدّ الدقيق الجامع المانع، فقوله: (على حدث) احترازٌ عن أسماء الذوات، وقوله: (مقترن بالزمان) فصل مقوّم لحقيقة الفعل احترازٌ عن المصدر، أي أنّه مقسّم الكلمة إلى فعل وغير فعل، وهذه هي وظيفة الفصل المنطقيّ، وقوله: (المحصّل) احترازٌ عن المضارع والأمر، وقوله: (بالوضع) احترازٌ عن الجحد، كقولك: (لَمْ يَضْرِبْ)، وليدخل فيه نحو: (إنْ قُمْتَ)؛ لأنّ معنى الماضي للأوّل عارض، كالمستقبل للثاني.[٥٥] فدلالة الفعل تتقوّم بإفهامه وقوع الفعل مقترن بزمن محصّل، أي معيّن، فالفعل هو ما يسبب اقتران الحدث بالزمان،[٥٦] فكانت تعريفاتهم تحوم حول هذه الدلالة على المعنى المركّب من الحدث والزمن، فهو يدلُّ بمادته على الحدث، وبصيغته على زمان وقوع ذلك الحدث، وأضافوا فصل المحصّل للفرق بينه وبين المصدر، حيث إنّ المصدر يدلّ على زمان، فالحدث لا يكون إلّا بزمان،[٥٧] فتكون دلالة المصدر على الزمان دلالة تضمّنيّة؛ لأنّه جزؤه المقوّم لحقيقته لكنّ زمانه غير متعيّن كما هو في الفعل، والحقيقة أنّه لا يحتاج إلى هذا القيد؛ لأنّ الفعل وضع للدلالة على الحدث وزمان وجوده، ودلالته عليهما من جهة اللفظ وهي دلالة مطابقة، ولولا ذلك لكان المصدر كافياً.[٥٨]

وعرّف الزنجانيّ اسم الآلة بالحدّ الناقص بقوله: ((ما يعالج به الفاعل المفعول لوصول الأثر إليه)).[٥٩] فلم يذكر الجنس القريب(اسم) كما فعل الساكنانيّ[٦٠]، والأنصاريّ[٦١]. وقوله: (ما يعالج به الفاعل المفعول) قرّر بهذا الفصل شرط تعدية الفعل، أمّا علماء اللغة فقد وضعوا اسم الآلة في دائرة أوسع، وأجروها على طريقة أسهل وأنفع، فلم يضعوا شرطي التعدّي والثلاثي لاشتقاقها، وإنّما أجازوا اشتقاقها بالإضافة لهذين الشرطين من الفعل اللازم، ومن الفعل المزيد على الثلاثيّ، ومن الاسم الجامد أيضاً،[٦٢] وأيّد عبد القادر المغربيّ مذهب اللغويين بقوله: ((وأنّ الحقّ مع اللغويين الذين يجيزون بناء اسم الآلة من الفعل اللازم والمتعدّي ومن الفعل الثلاثي والمزيد، ولا أظن أنّ دعوى النحويين شذوذ ما ذكرنا من الكلمات مسموعة؛ لأنّ الشذوذ عن القاعدة إنّما يكون بورود كلمة أو كلمتين أو ثلاث لا بما يكاد يعد بالمئات أو أكثر)).[٦٣] وقد نقض كثير من المحدثين هذه الشروط، وعلى رأسهم عبد القادر المغربيّ في قوله: ((وهو منقوض بالكلمات الكثيرة الدالة على معنى الآلة، وليست مشتقّة من

المتعدّي ولا من الثلاثيّ المجرّد، بل هو منقوص أيضاً بتصريحات بعض علماء اللغة)).[٦٤] وأورد في بحثه كثيراً من أسماء الآلات التي اشتقّت من أسماء جامدة، ومن أفعال ثلاثيّة لازمة، ومن أفعال ثلاثيّة مزيدة، فمثل اشتقاق اسم الآلة من الأسماء الجامدة: المملحة: وهي الوعاء الذي يوضع فيه الملح، وهي مشتقّة من الملح، والمِخصَرَة: وهي نوع من العصي تستند به الخاصرة، فهي مشتقة من الخصر، والمئبرة: وهي الوعاء الذي توضع فيه الإبر، وهي مشتقّة من الإبرة. ومثل اشتقاق اسم الآلة من الأفعال الثلاثيّة اللازمة: المِرْقاة: وهي السلم، وهي مشتقّة من الفعل اللازم، رقى بمعنى صعد، والمِعراج: وهي السلم كذلك وهي مشتقّة من عَرِجَ... إلى غير ذلك.

ومن الجدير بالذكر أنّ البعدين: الزمانيّ والمكانيّ أدّا دوراً كبيراً في اضطراب مفهوم اسم الآلة، فالفرق واضح بين الآلات قديمها وحديثها، مما أدّى إلى صعوبة تقديم تعريف واضح وشامل لاسم الآلة، فالاضطراب واقع في تعريف اسم الآلة في حدّ ذاته، وذلك بالنسبة إلى من تمسّكوا به في العصر الحديث، لوجود أسماء آلات كثيرة لا ينطبق عليها التعريف، فتخرج بحسب منطق هذا التعريف من دائرة الآلات، فالتعريف العلميّ يجب أنْ يتميّز بالضبط والشمول، وقد ناقشت مجامع اللغة العربيّة اسم الآلة مناقشات مستفيضة لا حاجة بنا إلى ذكرها هنا.[٦٥]

ومما جاء تعريفه بالحدّ الناقص تعريف القوشجيّ اللازم والمتعدّي بقوله: ((اللازم ما اقتصر معناه على ما يقوم به، لا يقتضي شيئاً يقع عليه كـ(قام وذهب)، والمتعدّي ما يقتضي معناه شيئين يقوم بأحدهما، ويقال له الفاعل ويقع على الآخر ويقال له المفعول به)).[٦٦] فـ(ما) جنس بعيد للازم والمتعدّي، وكلّ فعل سواء كان لازماً أم متعدياً لا ينفكّ معناه عن اقتضاء شيء يقوم به، فهو فصل ذاتيّ للنوعين، لكنّه بعيد لا يميّز أحدهما من الآخر؛ لذا قال في اللازم (ما اقتصر معناه...)، أمّا اقتضاء ما يقع عليه ففصل ذاتيّ للمتعدّي فقط.. وغيرها كثير من التعريفات التي جاءت بالجنس البعيد مكتفية بما يفيد الامتياز المتحقّق من الفصول والأمثلة التي توضّحها بما يحقّق الغاية المطلوبة وهي تمييز المفاهيم تجنباً حصول اللبس بينها، فـ((كتب اللغة مشحونة بتفسير الألفاظ بما هو أعم من مفهوماتها، وقد صرّح المحقّقون بأنّ التعريفات الناقصة يجوز أنْ يكون أعمّ بحيث لا يفيد الامتياز إلّا عن بعض ما عدا المحدود، وأنّ الغرض من تفسير الشيء قد يكون تمييزه عن شيء معيّن، فيكتفى بما يفيد الامتياز عنه... المذكور في كتب اللغة إنّما هو التعريف اللفظيّ لا الاسميّ غالباً)).[٦٧]

ومن التعريف بالفصل تعريف ابن جنّي التصريف والنحو بقوله: ((التصريف: إنّما هو لمعرفة أنفس الكلم الثابتة. والنحو إنّما هو لمعرفة أحواله المتغيّرة)).[٦٨] فمعرفة أنفس الكلم الثابتة فصل يحصل فيه صدق التعريف على التصريف، ومعرفة أحوال الكلم المتغيّرة فصل يحصل فيه صدق التعريف على النحو من غير أنْ يذكر جنس التصريف والنحو كأنْ يقول: (التصريف: علم بمعرفة أنفس الكلم الثابتة، والنحو علم بمعرفة أحواله المتغيرة) كما فعل ابن الحاجب في تعريفه التصريف. وربّما لم يذكر الجنس(علم)؛ لتجنب التكرير وهو مرفوض في الحدود، فالمعرفة إمّا أنْ يكون المراد بها ((العلم مجازاً إنْ خصّصت بالجزئيّات والعلم بالكليات كما هو اصطلاح لبعضهم، وإمّا حقيقتها إنْ كانت مرادفة له كما هو مذهب بعضهم))[٦٩]، فكلا التقديرين يلزم التكرير في الحدّ.

الخاتمة:

تمثّل متأخرو الصرفيين من الشرّاح والمحشّين الحدّ المنطقيّ بعناصره المكوّنة له، فهو الدلالة على كمال ماهيّة الشيء وليس التمييز، وتفصيل الشرّاح للحدود عند شرح مادّتها ودخولها في حلبة الجدل يؤكّد ذلك، إلّا أنّه ينبغي الإشارة إلى أنّ استعمال الصرفيين ألفاظ المنطقيين في مسألة الحدّ من حيث ذكر الجنس والفصول المميزة لا يعدُّ دليلاً كافياً على اتّفاق المنهج، بل هو قائم ضمن استعمال عدد من العلوم للمصطلح بدلالات متعدّدة ومناهج تناسب كلّ علم، لكنّ العمليّة التي كان الصرفيّون يتبعونها في شرح الحدود تبيّن منهج استعمالهم هذه المصطلحات، فهم يوظّفون تلك المصطلحات بما يخدم اللغة، ومن ثمّ يسعون إلى وضع تعريفات صرفيّة نابعة من صلب الصرف العربيّ، فدلالة مصطلح الحدّ عندهم لا تتجاوز تمييز المحدود عن

غيره بقول جامع مانع، وبتلك الكيفيّة يكون الحدّ الصرفيّ متضمّناً طريقتين في الإعلام بحقيقة الشيء المحدود: طريقة التعريف بالذات، وطريقة التعريف بالخارج، ولا يشرط أنْ يجمع الحدّ الصرفيّ كلتا الطريقتين في آن واحد، إذ قد يقتصر على أحدهما من دون الأخرى تبعاً لمقاصدهم التي لا تتجاوز تمييز المقولات تمهيداً لتصنيفها؛ ولذلك يسوغ لنا أنْ نعدّ استعمال لفظ الحدّ في مجال التصريف من باب المجاز، والأولى أنْ يستبدل به التعريف بما هو إعلام بماهيّة الشيء أو ما يميزه عن غيره[٧٠].

ولمركزيّة الحدّ في البحث عن المفاهيم الكليّة للشيء المعرّف في دقّة الضبط وصرامة الشروط، لا يستوعب دلالة مفهوم التعريف كلّها، وهذا يعني أنّ الحدود والرسوم التامّة تبنى بناء معرفيّاً، أي أنّ بناءها مخصوص بالجنس والفصل أو بالجنس والخاصّة، والرسوم الناقصة تكون ذات بناء لغويّ معتمداً التعريف بالوصف والتقسيم والمثال والضدّ والغاية والوظيفة.

---

[١] مدخل إلى علم المنطق(المنطق التقليديّ)، مهدي فضل الله، دار الطليعة، بيروت، ط١، ١٩٧٧م:٧٥.

[٢] ينظر: دستور العلماء أو جامع العلوم في اصطلاح الفنون، نكري عبد النبي بن عبد الرسول الأحمد، تحقيق: حسن هاني فحص، دار الكتب العلميّة، بيروت، ط١، ١٤٢١ه: ٢١٥/١.

[٣] المصطلح الفلسفيّ عند العرب، دراسة وتحقيق: د. عبد الأمير الأعسم، القاهرة، ط٢، ١٩٨٩م:٢٦٧-٢٦٨.

[٤] ينظر: المدخل إلى المنطق الصوريّ، محمد مهران رشوان، دار قباء، القاهرة، ط١، ١٩٩٨م :٨١.

[٥] التعريفات، علي بن محمد بن علي الشريف الجرجانيّ(ت٨١٦ه)، ضبطه وصحّحه جماعة من العلماء بإشراف الناشر، دار الكتب العلميّة، بيروت-لبنان، ط١، ١٤٠٣ه/١٩٨٣م:٩٠.

[٦] الكليّات معجم في المصطلحات والفروق اللغويّة، أبو البقاء أيوب بن موسى الحسينيّ الكفويّ(ت١٠٩٤ه)، تحقيق: عدنان درويش ومحمد المصريّ، مؤسسة الرسالة، بيروت- لبنان، ط٢، ١٤١٩ه/ ١٩٩٨م:٢٦٣.

[٧] ينظر: كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم، محمّد علي التهانويّ(توفي بعد ١١٥٨ ه)، تحقيق: د. علي دحروج، لبنان ناشرون، بيروت- لبنان، ط١، ١٩٩٦م:١٠٠٤/٤.

[٨] ينظر: الكليّات:٢٦٣.

[٩] ينظر: مقدّمة في صنع الحدود والتعريفات، دراسة أصوليّة تعرض أسس وضع المصطلحات، عبد الرحمن بن معمر السَّنوسيّ، الجزائر، دار التراث ناشرون، بيروت-لبنان، دار ابن حزم، ط١، ١٤٢٤ه/٢٠٠٤م:٦٥.

[١٠] ينظر: المصدر نفسه:٦٧.

[١١] ينظر: المدخل إلى المنطق الصوريّ: ٩٠.

[١٢] كشاف اصطلاحات الفنون:١٠٠٤/٤.

[١٣] ينظر: مقدمة في صنع الحدود والتعريفات:٦٥-٦٦، والخلاف في الحدود النحويّة(رسالة ماجستير)، خالد صالح محمد عوض، جامعة صنعاء، كلية اللغات، الجمهوريّة اليمنيّة،١٤٣٠ه/ ٢٠٠٩م:٣١.

[١٤] ينظر: مقدمة في صنع الحدود والتعريفات: ٦٧.

[١٥] ينظر: التعريفات:١١٦، و دستور العلماء: ٢٣/٣، و مقدّمة في صنع الحدود والتعريفات:٦٨.

[١٦] معجم مقاليد العلوم في الحدود والرسوم، جلال الدين السيوطيّ(ت٩١١ه)، تحقيق: محمد عبادة، مكتبة الآداب، القاهرة، ط١، ٢٠٠٤م.:٣٤/١.

[١٧] ينظر: الكليّات:٣٩٢.

[١٨] دستور العلماء:١٧/٢.

[١٩] التكملة، أبو علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار النحويّ(٣٧٧ه)، تحقيق ودراسة: د. كاظم بحر المرجان، عالم الكتب، بيروت- لبنان، ط٢، ١٤١٩ه/١٩٩٩م: ١٨١.

[٢٠] ينظر: شرح تكملة أبي علي الفارسيّ المسمّى المصباح في شرح الإيضاح العكبريّ، محب الدين أبو البقاء عبد الله بن الحسين العكبريّ(ت٦١٦ه)، تحقيق: د. فوزية بنت دقل العتيبيّ، ود. حورية بنت مفرّج الجّهيني، مكتبة الرشد، الرياض، ط١، ١٤٤٢ه/٢٠٢٠م:١٠٦/١.

[٢١] التصريف الملوكي، أبو الفتح عثمان بن جنّي(ت٣٩٢ه)، تحقيق: د. ديزيره سقال، دار الفكر العربيّ، بيروت- لبنان، ط١، ١٤١٩ه/١٩٩٨م:١٠.

[٢٢] المصدر نفسه:٩٣.

[٢٣] ينظر: المصدر نفسه:٩٥.

[٢٤] شرح الملوكي في التصريف، موفق الدين أبو البقاء يعيش بن علي بن يعيش(ت٦٤٣ه)، تحقيق: د. فخر الدين قباوة، المكتبة العربيّة بحلب، ط١، ١٣٩٣ه/ ١٩٧٣م: ١٠٨-١٠٩، وينظر: شرح التعريف بضروري التصريف، ابن إياز(ت٦٨١ه)، تحقيق: د. هادي نهر، و د. هلال ناجي المحامي، دار الفكر، عمان، ط١، ١٤٢٢ه/٢٠٠٢م:٤٤.

[٢٥] الشافية في علمي التصريف والخط، جمال الدين أبو عمرو عثمان بن أبي بكر الدوينيّ(ت٦٤٦ه)، دراسة وتحقيق: د. حسن أحمد العثمان الشافيجيّ، المكتبة المكيّة، ط٢، ١٤٣٥ه/ ٢٠١٤م:٨.

[٢٦] دستور العلماء:١٠١/٣.

[٢٧] شرح شافية ابن الحاجب في علم الصرف، أبو الفضائل ركن الدين الحسن الاستراباذيّ(ت٧١٥ه)، تحقيق: د. عبد المقصود محمد عبد المقصود، مكتبة الثقافة الدينيّة، القاهرة، د ط، ١٤٣٢ه/ ٢٠١١م:٣١١/١.

[٢٨] ينظر: شرح التصريف العزّي، سعد الدين مسعود بن عمر بن عبد الله التَّفتازانيّ(ت٧٩١ه)، عني به: محمّد جاسم المحمّد، دار المناهج، بيروت-لبنان، ط١، ١٤٣٢ه/٢٠١١م:٢٣٢، والمناهج الكافية في شرح الشافية، زكريّا بن محمّد الأنصاريّ(ت٩٢٦ه)، دراسة وتحقيق: د. رزان يحيى خدّام، سلسلة إصدارات الحكمة، ط١، ١٤٢٤ه/ ٢٠٠٣م:٢٠٤.

[٢٩] الكافية في شرح الشافية في علم الصرف، محمود بن محمّد بن علي الارانيّ الساكنانيّ(ت٧٣٤ه)، تحقيق: رضا رمضان إبراهيم السعدنيّ، دار النور المبين، عمان- الأردن، ط١، ٢٠٢٣م:٣٥٤/١.

[٣٠] ينظر: المصدر نفسه.

[٣١] المصدر نفسه:٣٤٥/١.

[٣٢] ينظر: المصدر نفسه:٣٤٥/١.

[٣٣] تصريف العزّي، عز الدين أبو المعالي عبد الوهاب بن إبراهيم الزنجانيّ المعروف بالعزّي(ت٦٥٥ه)، عني به أنور بن أبي بكر الشيخيّ، دار المناهج، جدة- المملكة العربيّة السعوديّة، ط١، ١٤٢٨ه/ ٢٠٠٨م:٥٧.

[٣٤] ينظر: شرح تصريف العزّي، التفتازانيّ:٩٢، وحاشية الغزّيّ على شرح تصريف العِزّيّ، محمد بن قاسم الغزّي(ت٩١٨ه)، دراسة وتحقيق: محمد خيري صالح، المكتبة العمريّة، دار الذخائر، ط١٤٤١،١ه/٢٠١٩م:١٧١.

[٣٥] شرح التصريف العزّيّ، السيد الشريف الجرجانيّ(ت٨١٦ه)، تحقيق: الأستاذ محمد الزفزاف، دار الظاهريّة، مطبعة حجازي، القاهرة، ط١، ١٤٤٢ه/ ٢٠٢٠م:٥٨.
[٣٦] الشافية في علمي التصريف والخط:١٢٠.
[٣٧] ينظر: شرح الشافية لمصنفها ابن الحاجب،، دراسة وتحقيق: د. غازي بن خلف العتيبيّ، مكتبة الرشد، الرياض- السعوديّة، ط١، ١٤٤١ه/٢٠٢١م:٨٣٢/٢.
[٣٨] ينظر: شرح التعريف بضروري التصريف:٢٤٠.
[٣٩] شرح شافية ابن الحاجب في علم الصرف، ركن الدين الاستراباذيّ:٨٨٩/٢.
[٤٠] ينظر: شرح شافية ابن الحاجب في علمي التصريف والخط، الخضر اليزديّ(ت٧٢٠ه)، دراسة وتحقيق: د. حسن أحمد العثمان، روح الأمين، قم، ط١، ١٤٣٣ه ق، ١٣٩١ ه ش:٩٦٣/٢-٩٦٤.
[٤١] الكافية في شرح الشافية في علم الصرف:٨٨١/٢.
[٤٢] نزهة الطرف في علم الصرف، الميدانيّ، أحمد بن محمد الميدانيّ(ت٥١٨ه)، تحقيق: لجنة إحياء التراث العربيّ، دار الآفاق الجديدة، بيروت، ط١، ١٩٨١م:٥، وينظر: شرح شافية ابن الحاجب في علم الصرف، ركن الدين الاستراباذيّ:٧٧.
[٤٣] الشافية في علمي التصريف والخط:١٥١.
[٤٤] شرح الشافية لمصنفها ابن الحاجب:٤٨٦/١.
[٤٥] شرح شافية ابن الحاجب في علم الصرف، ركن الدين الاستراباذيّ:٣١٩/١، وينظر: ٢٧- شرح نقره كار على الشافية في علم الصرف، نقره كار جمال الدين عبد الله بن محمد الحسينيّ النيسابوريّ(ت٧٧٦ه)، تحقيق: محفوظ أبي بكر بن معتومة، الناشر مكتبة الثقافة الدينيّة، ط١، القاهرة، ٢٠١٨م:٩١، وكفاية المفرطين، محمّد بن طاهر الفتنيّ(ت٩٨٦ه)، (أطروحة دكتوراه)، نياز محمّد، جامعة بشاور، باكستان،١٣٢١ه/ ٢٠٠٠م:٥٨.
[٤٦] الشافية في علمي التصريف والخط:٢٥٣.
[٤٧] شرح شافية ابن الحاجب في علم الصرف، ركن الدين الاستراباذيّ:٥٦٦/١.
[٤٨] ينظر: الكافية في شرح الشافية في علم الصرف:٢٤٣/٢،٢٤٢.
[٤٩] ينظر: شرح الجاربرديّ على الشافية في الصرف، فخر الدين أحمد بن حسين الجاربرديّ(ت٧٤٦ه)، تحقيق: الأستاذ علي كمال، دار إحياء التراث العربيّ، ط١، ١٤٣٥ه/ ٢٠١٤م:٢٣٣،٢٣٢.
[٥٠] شرح شافية ابن الحاجب في علمي التصريف والخط، الخضر اليزديّ:٢٧٩/١.
[٥١] ينظر: التعريفات: ١١٦، ومقدّمة في صنع الحدود والتعريفات:٧٠.
[٥٢] حاشية دده جونكي على شرح التصريف العزّي للسعدي التفتازانيّ، كمال الدين إبراهيم بن يحيى الأماسيّ الروميّ الحنفيّ الشهير بدده خليفة(ت٩٧٣ه)، تحقيق: نسيم بلعيد، دار تحقيق الكتاب، لبنان، ط١، ٢٠٢١ه:٩١.
[٥٣] المقتصد في شرح التكملة، عبد القاهر الجرجانيّ(ت٤٧١ه)، تحقيق: د. أحمد بن عبد الله بن إبراهيم الدويش، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلاميّة، سلسلة الرسائل الجامعيّة، دط، ١٤٢٨ه/ ٢٠٠٧م: ٥٥٠/١.
[٥٤] الكافية في شرح الشافية في علم الصرف:٢٣٣/١.
[٥٥] ينظر: المصدر نفسه.
[٥٦] ينظر: دراسات في الفعل، د. عبد الهادي الفضليّ، دار القلم، بيروت- لبنان، ط١، ١٤٠٢ه/ ١٩٨٢م:٢٠.
[٥٧] ينظر: البحث النحويّ عند الأصوليين، مصطفى جمال الدين، دار الهجرة، قم- إيران، ط٢، ١٤٠٥ه:١٤٣.
[٥٨] ينظر: شرح المفصل للزمخشريّ، موفق الدين أبو البقاء يعيش بن علي بن يعيش الموصليّ(ت٦٤٣ه)، قدّم له ووضع هوامشه وفهارسه د. إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلميّة، بيروت- لبنان، ط١، ١٤٢٢ه- ٢٠٠١م:٢/٧، والحلل في إصلاح الخلل، أبو محمد عبد الله بن محمد بن السيد البطليوسيّ(ت٥٢١ه)، تحقيق: سعيد عبد الكريم سعودي، دار الطليعة، بيروت، دط، دت:٦٣.
[٥٩] ينظر: كفاية المفرطين:٥٧.
[٦٠] الكافية في شرح الشافية في علم الصرف:٣٥٤/١.
[٦١] المناهج الكافية في شرح الشافية زكريّا بن محمّد الأنصاريّ(ت٩٢٦ه)، دراسة وتحقيق: د. رزان يحيى خدّام، سلسلة إصدارات الحكمة، ط١، ١٤٢٤ه/ ٢٠٠٣م:٢٠٨.
[٦٢] ينظر: اسم الآلة بين النحاة واللغويين(بحث)، عبد القادر المغربيّ، مجلة المجمع العلميّ العربيّ، مجلد٧، ج٢، ١٣٤٥ه/١٩٢٧م:٥٣.
[٦٣] المصدر نفسه:٥٩.
[٦٤] عبد القادر المغربيّ، محضر الجلسة السابعة والعشرين:٣٩١.
[٦٥] للاطلاع الرجوع إلى دراسة (اسم الآلة دراسة صرفية معجمية)، حنان اسماعيل عمايرة، الجامعة الأردنيّة، د.ط، ٢٠٠١م.
[٦٦] عنقود الزواهر في الصرف، علاء الدين علي بن محمّد القوشجيّ(ت٨٧٩ه)، دراسة وتحقيق: د. أحمد عفيفيّ، دار الكتب المصريّة، القاهرة، ط١، ١٤٢١ه/ ٢٠٠١م:٣٥٠.
[٦٧] حاشية دده جونكي على شرح تصريف العزّيّ للتفتازانيّ:٩٦-٩٧.
[٦٨] المنصف شرح تصريف المازنيّ، أبو الفتح عثمان بن جنّي(ت٣٩٢ه)، تحقيق وتعليق: عبد القادر أحمد عطا، دار الكتب العلميّة، بيروت، ط١، ١٩٩٩م:٤/١.
[٦٩] حاشية اللقيانيّ على شرح تصريف العزّي للتفتازاني:١١١.
[٧٠] ينظر: تعريف المصطلحات في الفكر اللسانيّ العربيّ أسسه المعرفيّة وقواعده المنهجيّة، د. البشير التهاليّ، دار الكتب العلميّة ، بيروت – لبنان ، ط١، ١٤٢٨ه/ ٢٠٠٧م:٨٨-٨٩.

المصادر والمراجع

١- اسم الآلة بين النحاة واللغويين(بحث)، عبد القادر المغربيّ، مجلة المجمع العلميّ العربيّ، مجلد٧، ج٢، ١٣٤٥ه/١٩٢٧م.
٢- اسم الآلة دراسة صرفية معجمية، حنان اسماعيل عمايرة، الجامعة الأردنيّة، د.ط، ٢٠٠١م.
٣- البحث النحويّ عند الأصوليين، مصطفى جمال الدين، دار الهجرة، قم- إيران، ط٢، ١٤٠٥ه.
٤- تصريف العزّي، عز الدين أبو المعالي عبد الوهاب بن إبراهيم الزنجانيّ المعروف بالعزّي(ت٦٥٥ه)، عني به أنور بن أبي بكر الشيخيّ، دار المناهج، جدة- المملكة العربيّة السعوديّة، ط١، ١٤٢٨ه/ ٢٠٠٨م.
٥- التصريف الملوكي، أبو الفتح عثمان بن جنّي(ت٣٩٢ه)، تحقيق: د. ديزيره سقال، دار الفكر العربيّ، بيروت- لبنان، ط١، ١٤١٩ه/١٩٩٨م.
٦- تعريف المصطلحات في الفكر اللسانيّ العربيّ أسسه المعرفيّة وقواعده المنهجيّة، د البشير التهاليّ، دار الكتب العلميّة ، بيروت – لبنان ، ط١، ١٤٢٨ه/ ٢٠٠٧م.

٧- التعريفات، علي بن محمد بن علي الشريف الجرجانيّ(ت٨١٦ه)، ضبطه وصحّحه جماعة من العلماء بإشراف الناشر، دار الكتب العلميّة، بيروت-لبنان، ط١، ١٤٠٣ه/١٩٨٣م.
٨- التكملة، أبو علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار النحويّ(٣٧٧ه)، تحقيق ودراسة: د. كاظم بحر المرجان، عالم الكتب، بيروت- لبنان، ط٢، ١٤١٩ه/١٩٩٩م.
٩- حاشية الغَزّيِ على شرح تصريف العِزّيّ، محمد بن قاسم الغزّي(ت٩١٨ه)، دراسة وتحقيق: محمد خيري صالح، المكتبة العمريّة، دار الذخائر، ط١٤٤١،١ه/٢٠١٩م.
١٠- حاشية اللقيانيّ على شرح تصريف العزّي للتفتازاني، ناشر الدين محمد بن حسن المالكيّ(ت٩٥٨ه)، دراسة وتحقيق: د. محمد ذنون يونس الفتحيّ ود. أحمد صالح يونس المولى، دار الفتح للدراسات والنشر، ط١، ١٤٣٩ه/ ٢٠١٨م.
١١- حاشية دده جونكي على شرح التصريف العزّي للسعدي التفتازانيّ، كمال الدين إبراهيم بن يحيى الأماسيّ الروميّ الحنفيّ الشهير بدده خليفة(ت٩٧٣ه)، تحقيق: نسيم بلعيد، دار تحقيق الكتاب، لبنان، ط١، ٢٠٢١ه.
١٢- الحلل في إصلاح الخلل، أبو محمد عبد الله بن محمد بن السيد البطليوسيّ(ت٥٢١ه)، تحقيق: سعيد عبد الكريم سعودي، دار الطليعة، بيروت، دط، دت.
١٣- الخلاف في الحدود النحويّة(رسالة ماجستير)، خالد صالح محمد عوض، جامعة صنعاء، كلية اللغات، الجمهوريّة اليمنيّة،١٤٣٠ه/ ٢٠٠٩م .
١٤- دراسات في الفعل، د. عبد الهادي الفضليّ، دار القلم، بيروت- لبنان، ط١، ١٤٠٢ه/ ١٩٨٢م.
١٥- دستور العلماء أو جامع العلوم في اصطلاح الفنون، نكري عبد النبي بن عبد الرسول الأحمد، تحقيق: حسن هاني فحص، دار الكتب العلميّة، بيروت، ط١، ١٤٢١ه.
١٦- الشافية في علمي التصريف والخط، جمال الدين أبو عمرو عثمان بن أبي بكر الدوينيّ(ت٦٤٦ه)، دراسة وتحقيق: د. حسن أحمد العثمان الشافيجيّ، المكتبة المكيّة، ط٢، ١٤٣٥ه/ ٢٠١٤م.
١٧- شرح التصريف العزّي، سعد الدين مسعود بن عمر بن عبد الله التَّفتازانيّ(ت٧٩١ه)، عني به: محمّد جاسم المحمّد، دار المناهج، بيروت- لبنان، ط١، ١٤٣٢ه/٢٠١١م.
١٨- شرح التصريف العزّيّ، السيد الشريف الجرجانيّ(ت٨١٦ه)، تحقيق: الأستاذ محمد الزفزاف، دار الظاهريّة، مطبعة حجازي، القاهرة، ط١، ١٤٤٢ه/ ٢٠٢٠م.
١٩- شرح التعريف بضروري التصريف، ابن إياز(ت٦٨١ه)، تحقيق: د. هادي نهر، و د. هلال ناجي المحامي، دار الفكر، عمان، ط١، ١٤٢٢ه/٢٠٠٢م.
٢٠- شرح الجاربرديّ على الشافية في الصرف، فخر الدين أحمد بن حسين الجاربرديّ(ت٧٤٦ه)، تحقيق: الأستاذ علي كمال، دار إحياء التراث العربيّ، ط١، ١٤٣٥ه/ ٢٠١٤م.
٢١- شرح الشافية لمصنفها ابن الحاجب، دراسة وتحقيق: د. غازي بن خلف العتيبيّ، مكتبة الرشد، الرياض- السعوديّة، ط١، ١٤٤١ه/٢٠٢١م.
٢٢- شرح المفصل للزمخشريّ، موفق الدين أبو البقاء يعيش بن علي بن يعيش الموصليّ(ت٦٤٣ه)، قدّم له ووضع هوامشه وفهارسه د. إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلميّة، بيروت- لبنان، ط١، ١٤٢٢ه- ٢٠٠١م.
٢٣- شرح الملوكي في التصريف، موفق الدين أبو البقاء يعيش بن علي بن يعيش(ت٦٤٣ه)، تحقيق: د. فخر الدين قباوة، المكتبة العربيّة بحلب، ط١، ١٣٩٣ه/ ١٩٧٣م.
٢٤- شرح تكملة أبي علي الفارسيّ المسمّى المصباح في شرح الإيضاح، محب الدين أبو البقاء عبد الله بن الحسين العكبريّ(ت٦١٦ه)، تحقيق: د. فوزية بنت دقل العتيبيّ، ود. حورية بنت مفرّج الجّهيني، مكتبة الرشد، الرياض، ط١، ١٤٤٢ه/٢٠٢٠م.
٢٥- شرح شافية ابن الحاجب في علم الصرف، أبو الفضائل ركن الدين الحسن الاستراباذيّ(ت٧١٥ه)، تحقيق: د. عبد المقصود محمد عبد المقصود، مكتبة الثقافة الدينيّة، القاهرة، د ط، ١٤٣٢ه/ ٢٠١١م.
٢٦- شرح شافية ابن الحاجب في علمي التصريف والخط، الخضر اليزديّ(ت٧٢٠ه)، دراسة وتحقيق: د. حسن أحمد العثمان، روح الأمين، قم، ط١، ١٤٣٣ه ق، ١٣٩١ ه ش.
٢٧- شرح نقره كار على الشافية في علم الصرف، نقره كار جمال الدين عبد الله بن محمد الحسينيّ النيسابوريّ(ت٧٧٦ه)، تحقيق: محفوظ أبي بكر بن معتومة، الناشر مكتبة الثقافة الدينيّة، ط١، القاهرة، ٢٠١٨م.عبد القادر المغربيّ، محضر الجلسة السابعة والعشرين:٣٩١.
٢٨- عنقود الزواهر في الصرف، علاء الدين علي بن محمّد القوشجيّ(ت٨٧٩ه)، دراسة وتحقيق: د. أحمد عفيفيّ، دار الكتب المصريّة، القاهرة، ط١، ١٤٢١ه/ ٢٠٠١م.
٢٩- الكافية في شرح الشافية في علم الصرف، محمود بن محمّد بن علي الارانيّ الساكنانيّ(ت٧٣٤ه)، تحقيق: رضا رمضان إبراهيم السعدنيّ، دار النور المبين، عمان- الأردن، ط١، ٢٠٢٣م.
٣٠- كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم، محمّد علي التهانويّ(توفي بعد ١١٥٨ ه)، تحقيق: د. علي دحروج، لبنان ناشرون، بيروت- لبنان، ط١، ١٩٩٦م.
٣١- كفاية المفرطين، محمّد بن طاهر الفتنيّ(ت٩٨٦ه)، (أطروحة دكتوراه)، نياز محمّد، جامعة بشاور، باكستان،١٣٢١ه/ ٢٠٠٠م.
٣٢- الكليّات معجم في المصطلحات والفروق اللغويّة، أبو البقاء أيوب بن موسى الحسينيّ الكفويّ(ت١٠٩٤ه)، تحقيق: عدنان درويش ومحمد المصريّ، مؤسسة الرسالة، بيروت- لبنان، ط٢، ١٤١٩ه/ ١٩٩٨م.

٣٣- المدخل إلى المنطق الصوريّ، محمد مهران رشوان، دار قباء، القاهرة، ط١، ١٩٩٨م.
٣٤- مدخل إلى علم المنطق(المنطق التقليديّ)، مهدي فضل الله، دار الطليعة، بيروت، ط١، ١٩٧٧م.
٣٥- المصطلح الفلسفيّ عند العرب، دراسة وتحقيق: د. عبد الأمير الأعسم، القاهرة، ط٢، ١٩٨٩م.
٣٦- معجم مقاليد العلوم في الحدود والرسوم، جلال الدين السيوطيّ(ت٩١١ه)، تحقيق: محمد عبادة، مكتبة الآداب، القاهرة، ط١، ٢٠٠٤م.
٣٧- المقتصد في شرح التكملة، عبد القاهر الجرجانيّ(ت٤٧١ه)، تحقيق: د. أحمد بن عبد الله بن إبراهيم الدويش، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلاميّة، سلسلة الرسائل الجامعيّة، دط، ١٤٢٨ه/ ٢٠٠٧م.
٣٨- مقدمة في صنع الحدود والتعريفات، دراسة أصوليّة تعرض أسس وضع المصطلحات، عبد الرحمن بن معمر السَّنوسيّ، الجزائر، دار التراث ناشرون، بيروت-لبنان، دار ابن حزم، ط١، ١٤٢٤ه/٢٠٠٤م.
٣٩- المناهج الكافية في شرح الشافية، زكريّا بن محمّد الأنصاريّ(ت٩٢٦ه)، دراسة وتحقيق: د. رزان يحيى خدّام، سلسلة إصدارات الحكمة، ط١، ١٤٢٤ه/ ٢٠٠٣م.
٤٠- المنصف شرح تصريف المازنيّ، أبو الفتح عثمان بن جنّي(ت٣٩٢ه)، تحقيق وتعليق: عبد القادر أحمد عطا، دار الكتب العلميّة، بيروت، ط١، ١٩٩٩م.
٤١- نزهة الطرف في علم الصرف، أحمد بن محمد الميدانيّ(ت٥١٨ه)، تحقيق: لجنة إحياء التراث العربيّ، دار الآفاق الجديدة، بيروت، ط١، ١٩٨١م.